

تقرير مبني على المشاورات العالمية للايني حول التعليم في حالات الطوارئ و الازمات طويله الاملد

جدول المحتوى

١- المقدمة

٢- النتائج والتوصيات

٢-١ إجماع المشاورة العالمية بشأن التحديات الجوهرية والتوصيات (الاسئلة التشاورية ١ و ٢)
٢-٢ إجماع المشاورة العالمية بشأن توصيات لتحسين الأداء والقدرة البنوية الحالية (سؤال تشاوري ٥)

٢-٣ إجماع المشاورة العالمية على المبادئ (سؤال تشاوري ٣)

٢-٤ إجماع المشاورة العالمية على صندوق التمويل (سؤال تشاوري ٤)

٣- الخطوة القادمة

١. المقدمة

عقدت شبكة وكالات التعليم في حالات الطوارئ، مشاورة عالمية بشأن التعليم في حالات الطوارئ والأزمات طويلة الاملد بين ١٤-٢٢ مايو/ايار من أجل ضمان مساهمة واسعة في ورقة قضايا التعليم في حالات الطوارئ التي وضعها معهد التنمية لما وراء البحار (ODI) التي من شأنها أن تؤثر على قمة أوسلو للتعليم من أجل التنمية في المناقشات التي ستتم بين ٦-٧ يوليو/حزيران.

وتحدد الورقة التحدي المتمثل في التعليم في حالات الطوارئ والأزمات طويلة الاملد، وتستكشف بناءه الحالي، وتحدد الثغرات الرئيسية، كما تضع مجموعة من الأسئلة التشاورية التي ستقدم كجزء من الورقة النهائية.

على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة من المشاورة العالمية، تلقت الايني مدخلات من أكثر من ١٣٠ من الممارسين/ات وصانعي/ات السياسات من وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية و الدولية والوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين/ات و ممثلي/ات الحكومة، ومن ممثلين/ات من وزارات وكالات التعليم والجهات المانحة، وممثلين/ات عن قطاع

الأعمال في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين. وهذا يشمل المشاركات عبر منتدى المشاورة العالمية من الأيني للنقاش وقد تمت الاستجابة مباشرة إلى ميسري المشاورة عبر البريد الإلكتروني، وجرت هذه المشاورات إما شخصياً أو عبر الإنترنت، أو الهاتف. في حين أن مجتمعات الأيني اللغوية للناطقين/ات بالعربية، و الفرنسية و الإسبانية و البرتغالية كانت مشاركة إلا أن غالبية الردود كانت باللغة الإنجليزية. يفصل هذا التقرير التوصيات التي أثرت أثناء عملية التشاور العالمية.

تزايد الاهتمام العالمي حالياً في التعليم وذلك مرتبط بوجود جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥، واجتماعات التعليم رفيعه المستوى المرتبطة بها، بما في ذلك: المنتدى العالمي للتعليم (كوريا، مايو/ايار)؛ مؤتمر أوسلو للمدارس الآمنة (النرويج، مايو/ايار)؛ قمة أوسلو لتطوير التعليم (النرويج، يوليو/تموز)؛ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (إثيوبيا، يوليو/تموز)، وقمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ (الولايات المتحدة، سبتمبر/ايلول) وعلاوة على ذلك، القمة الإنسانية العالمية القادمة لمرحلة ما بعد ٢٠١٦، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، و COP 21 مؤتمر المناخ الذي سوف يعمل على حث العالم لزيادة الاهتمام في قضايا التعليم في حالات الطوارئ.

في هذا السياق، تكون قمة أوسلو مكان مناسب لمناقشة الفجوة الإنسانية / التنموية في التعليم ولمعالجة التحديات الرئيسية التالية: (١) زيادة التمويل المخصص للتعليم في الاستجابات الإنسانية (سواء كانت كارثة أو أومتعلقه بأشكال أخرى من الصراع)؛ (٢) الاتفاق على كيفية تعديل آليات التمويل العالمية القائمة لتوفير المرونة وسرعة الاستجابة للتمويل ؛ (٣) سد الفجوة بين التمويل الإنساني والتنموي للتعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك ضمان تسلم الأموال الإنسانية والتي تساعد في تسريع عملية تلقي أموال التنمية؛ (٤) التأكد من أن هناك مصادر تمويل جديده واضافيه بدلا من تشتيت التمويل الموجود.

٢. النتائج والتوصيات

١.٢ ملخص إجماع المشاورة العالمية بشأن التحديات التي تحتاج أكبر قدر من الاهتمام من قبل الجهات السياسية الرفيعة المستوى وتوصيات حول كيفية تغيير بنية الاستجابة من أجل ضمان الانتباه إلى تلك التحديات

- السؤال الأول: ما هو التحدي الأهم، أو جانب منه، الذي يحتاج إلى أكبر قدر من الاهتمام من قبل الجهات السياسية رفيعة المستوى في قمة أوسلو وما بعدها؟
- السؤال الثاني: ما هي أهم القضايا من حيث بنية الاستجابة التي ينبغي معالجتها من أجل ضمان تحسين نوعية التعليم لجميع الأطفال والشباب/الشابات في الأزمات؟

هناك موارد مالية محدودة أو شبه معدومة مخصصة لمعالجة التعليم في حالات الطوارئ.

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

يجب على الفاعلين السياسيين رفيعي المستوى الدعوة لنسبة أكبر من الأموال الإنسانية العالمية أن تخصص للتعليم.

دعاة مثل غوردون براون، جيم كيم وجوليا جيلارد، يجب عليهم الا يعملو مع رؤساء/رئيسات الدول فقط، بل مع رؤساء/رئيسات المؤسسات القائمة أيضاً مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) لمعالجة هذا الأمر.

على الإرادة السياسية لجميع الحكومات دعم التعليم بصفة عامة والتعليم في حالات الطوارئ بشكل خاص لضمان التمويل المستدام. إذا كانت الحكومات جادة بشأن الأهداف الإنمائية في مرحلة ما بعد ٢٠١٥ هناك حاجة إلى مزيد من التمويل المنسق عبر القطاعات التنموية والإنسانية للتعليم. ينبغي على الجهات المانحة في أوصلو، مناقشة كيفية جمع الأموال الاضافيه لضمان أن هذا التمويل متاح، وان يتم ايصال التعليم المطلوب في المرحلة الحرجه في وقت مبكر، لمنع الثغرات، وضمان حماية وتسهيل استمرارية التعليم. وينبغي أن تشمل الحكومات التعليم في السياسات والاستراتيجيات الإنسانية

يجب ان يلتزم صناع السياسات في قمة أوصلو في شمل التعليم ضمن سياسات الاستجابة الإنسانية.

آليات مالية معقدة وغير واضحة

موجز التوصيات الناتجة عن المشاورة:

مناقشات وعروض ودورات تدريبية للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، لا سيما صناع القرار الوطنيين/ات والجهات الفاعلة المحلية، الذين ينبغي عليهم شمل معلومات واضحة عن هيكل وإدارة الاستجابة وعن بنية التمويل، بما في ذلك كيفية الحصول على التمويل المناسب في الوقت المناسب (في حالات الطوارئ، والانتقال، والتنمية) وأدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة في حالات الطوارئ المختلفة.

الانصاف في توزيع وتنسيق التمويل حتى تتمكن المنظمات غير الحكومية الأصغر والجهات الفاعلة المحلية من الوصول اليه. وهذا يتطلب وجود تميل سهل الوصول للعمليات الإنسانية الحالية. وهذا يتطلب أيضاً زيادة الجهود لتعزيز قدرات الفاعلين/ات المحليين /ات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بما في ذلك السكان المهمشين، الذين اللواتي يحملون

المعرفة والخبرات المحلية من أجل بناء استراتيجيات استجابة شاملة ومستدامة.

الفجوة الإنسانية / التنمية

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورات:

توسيع الموارد التي يتم تخصيصها بشكل صريح للتدابير الانتقالية، و التنسيق لسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

يجب على آليات التمويل وأي قاعدة تمويل جديد للتعليم في حالات الطوارئ ان تسمح للجهات المعنية بالاستجابات الفورية للأزمات وضمان الاستمرارية في مخرجات التعليم من خلال الانتقال إلى الإنعاش المبكر، وبالتالي إقامة جسر بين النهجين الإنساني والإنمائي. وعلاوة على ذلك، الاستثمارات التي تمت في أعقاب حالة الطوارئ تحتاج إلى معالجة كل من الاحتياجات الفورية وطويلة الامد. ينبغي أن تتضمن قاعدة التمويل الجديدة آلية تنسيقية انتقالية للشؤون الإنسانية والتنمية.

ابتكار روابط تنمهي تبادل المعلومات والتنسيق والبرامج المشتركة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى وترمم الانقسامات الإنسانية والإنمائية وتشجع المانحين، و الوكالات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى المنفذة للالتزام باستمرار مشاركتهم في جميع مراحل الأزمة (الجهوزيه قبل الازمه والاستجابة أثناء الأزمة، والانتقال إلى / التنميه)

تحسين التنسيق والروابط بين وزارات وهيئات التمويل للتعليم في حالات الطوارئ والتنمية.

ينبغي على واضعي/ات السياسات في قمة أو سلو مناقشة الفجوة الإنسانية / التنمية في التعليم وإنشاء مجلس استشاري يمكن أن يتيح الفرص لتبادل الدروس والخبرات ولا تزال هناك حاجة إلى فهم بعض المواضيع في البرامج والممارسات الحالية أو السابقة التي أثبتت فعاليتها في جسر الفجوة الإنسانية / التنمية و التي من الممكن ان توسع نطاق العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات و الافراد الأكثر تهميشا.

تحتاج الموارد الى التعزيز لتقوية البرامج القيمة المطروحة في سياق هذا الانقسام ، ولا سيما من خلال بناء تآزر بين القطاعات مثل الحماية والصحة والدعم النفسي والاجتماعي، والحد من المخاطر (الكوارث والتخفيف من حدة النزاعات) وبناء السلام وتتضمن هذه بصورة أكثر منهجية داخل تصميم البرامج التعليمية. ينبغي أن تعالج العقبات الرئيسية في سد الفجوة الإنسانية / التنمية، مثل عدم وجود بيانات عن ظروف البلاد الحالية التي من شأنها أن تسمح للجهات المعنية بالتخطيط بشكل افضل، والاستجابة والتعاون عند وقوع الأزمات، و ضعف و توقف التعليم لفترات

مع تسليط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرة لزيادة عدد الشركاء القادرين على توصيل الاحتياجات (انظر التحديات / التوصيات الواردة أدناه)، وتحديد الأولويات لتنمية قدرات المنظمات وليس الأفراد من أجل مأسسة الروابط بين المراحل و الأقسام الإنسانية والإنمائية.

على واضعي/ات السياسات في قمة أوسلو الالتزام في شمل التعليم ضمن سياسات الاستجابة الإنسانية والطوارئ في سياساتها التعليمية

الاستمرار وتكثيف الجهود العالمية لوضع خطط قوية لقطاع التعليم التي تدمج التأهب والحد من المخاطر في نفس الوقت لتضمن عنصر التعليم في حالات الطوارئ وضمان تواجد الميزانية اللازمة التي تؤكد استدامة ومرونة أصول البرامج الإنسانية، مما يربط التنمية مع الاستجابة الإنسانية

الأساس المنطقي للاستثمار في التعليم في حالات الطوارئ ملخص التوصيات الصادرة عن المشاوره

تقوية قدره الناصره و حشد الطاقات وتعزيز الهيكله الموجوده حاليا على المستوى العالمي

لا يجب ان تكون النقاشات والادوات التي يستخدمها صناع القرار موجهة للحالات الانسانية فقط انما التعليمية ايضا، والطرق التي من خلالها يمكن مضاعفة الايجابيات كوسيلة للحماية، الصحة والمياه، وتدخلات الصرف الصحي والنظافة وكذلك استمرارية التعليم لكن أيضا أ) الآثار طويلة الامد الناتجة عن عدم الدعم المباشر للتعليم في حالات الطوارئ. ب) القيمة التعليمية في حال استمرارية التعليم من حيث العائدات الفردية والمجتمعية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، و ج) الطرق التي يساهم التعليم من خلالها في تحقيق الأهداف الإنسانية واسعة النطاق، وذلك بالتعاون مع القطاعات الإنسانية الأخرى، وهذا هو اساس [جدول الاعمال الهادف للتغيير](#). على المساعدة الإنسانية أن تكون مسؤولة عن السكان المتضررين/ات، وعليها ان تتحرك عند الطلب. هذا يعني جعل التعليم جزءا أساسيا من الاستجابة الإنسانية وتمويلها، حيث ان التعليم بالنسبة للمجتمعات المتأثرة بالأزمة و الاهل والاطفال والشباب/الشابات يضعون تقييم الحاجه للتعليم من اولوياتهم. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة في الأزمات الإنسانية أن نركز علي الأطفال والمراهقين/ات و ذوي/ذوات الاحتياجات الخاصة في سن معينة وللضعفاء. على سبيل المثال، عدم توفير التعليم في حالات الطوارئ يضع الأطفال والشباب/الشابات للخطر، يفتح الباب لتورطهم في أنشطة خطيرة. انعدام فرص التعليم يمكن أن يؤدي أيضا إلى الهجرة. هذه هي جميع التكاليف التي ينبغي النظر فيها إذا لم يتم توفير التعليم في حالات الطوارئ. وأخيرا، لا بد من تسليط الضوء على أن المعلمين/ات بحاجة إلى نظام تعليم قادر على توفير النوع المناسب من التعليم ليكون له الأثر المنشود على المدى الطويل، بما في ذلك تعزيز المواطنة والمهارات

اللازمة لاتخاذ خيارات مدروسة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق تحسن الآفاق الاقتصادية في المدى الطويل.

استثمار متعدد السنوات في مجال البحوث القائمة على الادله العلمي على المدى القصير والطويل، والطرائق لاتخاذ القرار. فهناك حاجة للمساعدة في إقناع الأطراف السياسية الفاعلة من فوائد وأهمية تمويل هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، على هذا البحث ان يبلغ عن القرارات المتعلقة بالبرامج من أجل الوصول الى المزيد من المتعلمين لتزويدهم بخدمات افضل.

التنسيق والتعاون:

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

تعزيز الفعالية وآليات التنسيق على كافة المستويات و المعيار الإنساني / الإنمائي من خلال تبادل المعلومات و بناء الشراكات والتعاون على أساس الاحترام المتبادل. هذا سيساعد على توليد شراكات ملموسة على أرض الواقع، وبناء توافق في الآراء و تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

لتنسيق أكثر فعالية، جميع الجهات الفاعلة (الجهات المانحة، الوكالات، وزارات التربية والمجتمعات المدرسية والقطاع الخاص) يجب استخدام المعايير الدنيا من الايني للتعليم: الجهوزيه والاستجابة و الانعاش كمبادئ مشتركة لتحسين نوعية التعليم.

التعاون بين العاملين/ات في المجالات الانسانية و التنمويه وما بينهما يتطلب إدارة التعليم ونظم المعلومات (EMIS) التي يمكنها استخلاص البيانات الحالية لتكوين برنامج و خيارات السياسات في الوقت الحقيقي، والتي يمكن ان تحرك جهود التعليم على طول سلسلة متصلة منذ البدايه و ايجاد المزيد من الخطوات الاولييه لتحقيق التأثير على مدى طويل و في نطاق واسع. وهناك حاجة إلى أداة رسم خرائط لتصميم وتنفيذ التدابير الرئيسية التي من شأنها أن تساعد على سد الفجوة الإنسانية / التنموية.

تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة من خلال الاتفاق على مبادئ أو "قواعد التشارك" حول كيفية دعم التعليم في حالات الطوارئ وتوثيق التجارب الإيجابية من حيث التنسيق بين الجهات المانحة على جميع المستويات (في الدوله الواحده والإقليمية والعالمية)، لا سيما في مجالات الاستجابه الانسانيه و التنميه.

بناء القدرات لزيادة عدد الشركاء القادرين على العمل:

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

تعزيز التفاهم والشعور بملكية و الانتماء التعليم والقدرة في حالات الطوارئ من قبل الحكومات الوطنية (وزارات التربية والتعليم، وزارة الشباب والوزارة المكلفة بالأطفال الصغار) والفاعلين/ات في مجال التنمية، بما في ذلك تحسين سياساتها للاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ وادخال التعليم في حالات الطوارئ الى خطط الاستعداد والتخطيط والتحليل والميزانيات تنويع الداعمين/ات و المستجيبين/ات للتعليم في حالات الطوارئ من خلال بناء قدرات وطنية وتمويل المنظمات المحلية. التفاعل مع الجهات الفاعلة المحلية وشعورها بالملكية و الانتماء أمر بالغ الاهمية لتحديد الاستثمارات المستدامة ونشر التمويل بطريقة مسؤولة. الجهات الفاعلة المحلية، من مسؤولي وزارة التعليم للمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني، يجب أن تكون معتمدة لتحديد وتقييم والاستجابة حول التعليم في حالات الطوارئ. ربط الخطة بقطاع التعليم بشكل عام. وينبغي تحديد هذه الجهات في وقت مبكر وتوفير الموارد الكافية للتصرف في الوقت المناسب لمواجهة أي الحالات الطارئة أو الأزمة طويلة الامد. الاستجابة السريعة في التمويل يمكن أن تساعد في تطوير قدرات الجهوزيه والاستجابة لهذه الجهات الفاعلة المحلية من خلال التدريب على المستويين الوطني والمحلي، مما يؤدي إلى وجود شركاء/شريكات مدربين/ات ومستعدين/ات.

تعزيز قدرة وكالات الاستجابة وإنشاء مبادرة استجابة سريعة، التي من شأنها أن تشمل قائمة وقاعدة بيانات للمدربين/ات المتخصصين/ات والمتطوعين/ات في مختلف البلدان الذين/اللاتواتي هم على استعداد للعمل في وقت قصير. ويمكن أن تشمل هذه المبادرة أيضا توجيهات لجهات معنيه اخرى.

تدريب المعلمين/ات ودفع رواتبهم.

دعم برامج مؤسسات تدريب المعلمين/ات، وبرامج التعليم العالي لدمج التعليم في حالات الطوارئ في مناهجها.

التأهب والحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف:
ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

الوقاية والتأهب، بما في ذلك التخطيط للطوارئ، تحتاج إلى أن تكون جزءا من عمليات التخطيط التعليمية الوطنية العادية من قبل الحكومة وجميع الجهات الفاعلة في التنمية، بما في ذلك على المستوى المحلي. من المهم لبنية المساعدات الحالية أن دعم تعزيز قدرات الفاعلين/ات في مجال التنمية لفهم التعليم في حالات الطوارئ والتخطيط له بما في ذلك دمج حساسية الصراع وتدابير الحد من المخاطر لتحليل لقطاع التعليم والتخطيط والميزانيات.

الجهات الفاعلة الإنسانية ينبغي أن تستمر في إدماج الوقاية والتأهب، بما في ذلك تدابير حساسية

الصراع والحد من المخاطر، في برامجها و سياساتها والميزانيات المتعلقة بعملها.

الجودة والتعلم

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة.

جودة والتعلم تتطلب بيئة آمنة.

حماية التعليم من الهجوم وتدريب المعلمين/ات و آخرين من العاملين/ات في مجال التعليم في اماكن امنه. وعلاوة على ذلك، التأكد من ان الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية، والمجتمعات المحلية والعاملين في المدرسة، ولا سيما المعلمين/ات داعمين/ات للتعليم في المدارس لجميع الأطفال، و أن تكون المدارس مجهزة وتوفر بيئة آمنة للطلاب/الطالبات في المدرسة والمنزل، بحيث ان يكونوا محميين/ات في البيئات التي يعيشون ويتعلمون فيها.

إعطاء الأولوية والدعم المالي والتقني لتعزيز جودة والتعلم في حالات الطوارئ، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. ويمكن ان تكون الجهات الفاعلة الإنسانية مشاركة مع المنظمات الإنمائية التي تعمل على قياس التعليم لسد الفجوة الإنسانية/ التنموية.

تعزيز التمثيل عن طريق شركاء يعملون على الجودة في حالات الطوارئ داخل منظومة مجموعة التعليم والتأكد أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA يعطي موارد كافية ويدعم التعليم. توسيع المعايير للأنشطة التي يمكن دعمها لضمان الحصول على تمويلها وليس ادواتها فقط، ولكن أيضا جودة عاليه لتعليم يتلقى الدعم، بما في ذلك أنشطة للفئات المهمشة.

الاستثمار في التعليم المجتمعي والذي يوفر دعم اضافي مصمم بشكل خاص ليلحق ما خسره من السنين. التعامل مع الاختلافات في اللغة والمناهج الدراسية المختلفة عن مناهجهم، وتلقي الدعم النفسي الذي يحتاجونه للتعافي. في حين أن هناك فوائد لدعم برامج التعليم التي تديرها الحكومة، هناك العديد من الحواجز والقيود بالنظام قد يواجهها الأطفال والتي تؤثر على حضورهم/ان بانتظام والتعلم في هذه المدارس.

تدريب المعلمين/ات على كيفية استخدام الموارد والوقت بدرجة فعالة لتوفير فرص التعلم النشط الذي يعزز المهارات الأكاديمية لدى الطلاب/الطالبات.

أيضا تدريب المعلمين على استهداف المهارات الاجتماعية والعاطفية للطفل خلال التعليم من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود فضلا عن قدراتهم المعرفية.

توظيف وضمان دفع رواتب المعلمين/ات من النازحين/ات واللاجئين/ات.

حتمال استخدام أدوات التعلم الرقمية لتعزيز برامج التعليم النظامي وغير النظامي، كذلك للوصول الاشخاص الذين لا يمتلكون اي فرص تعليمية ينبغي تطويع هذه الادوات بطريقة ممنهجة وان تكون سهلة الاستخدام.

التعليم الجامع

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

التعليم في حالات الاستجابة للطوارئ : ينبغي أن تصل إلى ما وراء التعليم الابتدائي: أكثر الاحتياجات التعليمية يتعين القيام بها في المراحل المبكرة من الطفولة. وعلى الصعيدين التنموي والتعليمي للمراهقين/ات والشباب/الشابات، بما في ذلك فرص ما بعد الابتدائية والثانوية والمهنية، خصوصا في الأزمات طويلة الأمد.

يجب أن يتوسع التعليم الجامع في استراتيجية الاستجابة في حالات الطوارئ ويصبح أكثر شمولية. بما في ذلك توفير فرص التعلم و الرعاية المتكاملة للفئات المهمشة، بما في ذلك الاستعداد وعمليات التخطيط. وينبغي لهذه الفرص تقوية التأزر عبر قطاعات الصحة، والتعليم و الحماية يجب أن تكون آليات التنسيق والتدخل جامعهم ليستفيد منها الأطفال المهمشين/ات اضافة الى التدخلات المتخصصة و المحدده التي تلبي احتياجاتهم الخاصة. فمن المستحسن أن يكون هناك داخل بنية الاستجابة الشاملة أتعين لنقاط الاتصال مع مختلف الفئات المهمشة لضمان إدراجها في جميع جوانب الاستجابة (المعممة والمحدده الهدف).

بناء القدرات للجهات الفاعلة الإنسانية والفئات المهمشة وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات التعليم للأشخاص و المجموعات الأكثر تهميشا من خلال أ) استهداف بناء قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية، مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية الإنسانية التي تشارك في الاستجابة؛ ب) التأكد من أن الفئات المهمشة والمنظمات التي تمثلهم تشارك بانشطه مختلفه تشمل جميع آليات الاستجابة، وذلك لتضمين خبراتهم بعملية استجابة. ج)، ضمان مشاركة المنظمات ذات خبرة محددة بالاستجابة لاحتياجات الفئات المهمشة في الاستجابة.

٢.٢ ملخص النقاط التي تم الاجماع عليها خلا المشاورة العالمية حول كيفية تحسين أداء وقدرة البنية الحالية لتعمل بشكل أفضل فيما يتعلق بتحسين تقييم الاحتياجات؛ تعزيز إدارة المعلومات؛ استجابته أفضل للأزمات الإقليمية، وبخاصة للاجئين/ات. وتعزيز التخطيط وحساب التكاليف

تعزير إدارة المعلومات، الرصد و التقارير:

توصيات من المشاورات :

تحسين وتبسيط ومواءمة عمليات التقييم و جمع البيانات وتحليلها وإدارتها من أجل التأثير على نحو أكثر فعالية يستند إلى الأدلة المرتبطة بالتخطيط والاستجابة و الرصد ، وخاصة في حالات الطوارئ الحاده .

استكشاف كيفه امكانيه ان تقوم التقنيات الجديدة بتلعب دورا أكبر في جمع البيانات ودعم الاستخدام المنهجي للأدوات الرقمية للتقييم والرصد والنشر ، وذلك لتخصيص الموارد بكفاءة في حالات الازمات.

يجب أن يبدأ التخطيط للتنمية من مرحلة الطوارئ. لأغراض التخطيط الاستراتيجي و السياسات وتنفيذها، المؤشرات الإنسانية والإنمائية وجمع البيانات يجب أن تكون مرتبطة بطريقه أكثر تماسكا داخل انظمه اداره المعلومات المختصة بالتعليم (EMIS) . هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدمج عواقب الأزمات وتأثيرها على نسبة الالتحاق بالمدارس والاحتفاظ في أنظمة اداره المعلومات الوطنية.

يجب أن تضع البلدان بشكل استباقي نظم اداره المعلومات المتعلقة بالتعليم (EMIS) لتسجيل و تخزين البيانات الهامة المرتبطة بالتعليم و نتائجه ، والأصول المحلية على أرض الواقع ، والتكنولوجيا المتاحة. و يجب أن يتم تقاسم هذه البيانات مع جميع الجهات الفاعلة، و توفيرسهولة الوصول للبيانات وذلك للمساعدة على تحسين التنسيق و نوعية الاستعداد التربوي والتخطيط و ايصال الخدمة.

يجب تصنيف البيانات حسب العمر (مرحلة الطفولة المبكرة ، الأطفال الذين/اللواتي تتراوح أعمارهم/ن بين المدارس الابتدائية ، والمراهقين/ات والشباب/الشابات) والنوع الاجتماعي مع الاحترام للفئات المهمشة ، مثل ذوي/ذوات الاعاقات و الاطفال المتسربين من المدارس .

ان المجموعات العامله في مجال التعليم في حالات الطوارئ يجب أن تتفق على مجموعة صغيرة العوامل و المؤشرات (٣) التي تتيح قياس مدى التقدم في مجال التعليم في حالات الطوارئ ، والتي من شأنها ايضا أن تسمح للجهات المانحة ومقدمي/ات الخدمات لتتبع التقدم المحرز في هذا المجال . ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات تعريفا لزيادة الوصول الآمن إلى التعليم النوعي للأطفال المتضررين/ات من حالات الطوارئ والشباب/الشابات مع تحديد واضح للبعد الانساني والانتقال لمرحلة التنميه ، والتي من شأنها أن تسمح أيضا للمجتمع الدولي بإلزام الجهات المانحة للمساءلة عن التزاماتها.

تحسين تقييم الاحتياجات

توصيات من المشاورات :

في حين أن هناك أطر قوية و أدوات تقييم الاحتياجات ، مثل PDNA ، JENA و PCNA ، يبدو أن هناك نقص في المعرفة حول وجود هذه الأدوات : عدد من أفراد العينة التي شاركت بالمشاوره اوصوا باستحداث أداة موحدة لتقييم الاحتياجات (و أيضا المؤشرات) غير مدركين/ ات ان هناك بالفعل مثل هذه الأدوات ضمن مجموعة التعليم . هذا يشير إلى الحاجة لإدارة المعلومات وتبادل أفضل للأدوات الموجودة على نطاق أوسع. ايجاد منصة جديدة للتعليم في حالات الطوارئ يحتمل أن تكون وسيلة للمساعدة في سد هذه الفجوة في المعلومات ، والجمع بين المعلومات حول أدوات من الشبكات و المجموعات مثل الايني ، GPE ، GCPEA و مجموعة التعليم العالمي في موقع واحد . بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصة دعم شركاء التعليم في حالات الطوارئ لتمكينهم/ن من تدريب الموظفين/ات بطريقة أفضل وبناء القدرات للاستفادة من و تطوير هذه الأدوات.

المستطلعون/ات الذين/اللواتي هم على دراية لوجود أطر لتقييم الاحتياجات والأدوات اوصوا ب(١١) تبسيطها و(٢٢) دعم بناء القدرات من أجل استخدامها و تطويرها وخصوصا للوزارات التربية والتعليم

يجب أن يكون تقييم الاحتياجات شاملا و قادر على التركيز على وجمع المعلومات عن احتياجات الفئات المهمشة ، مثل الفتيات، والأطفال ذوي/ذوات الاعاقات ، والأطفال الصغار والمراهقين/ ات والشباب/الشابات والأطفال الذين/اللواتي هم/ن خارج المدرسة ، بما في ذلك قدره على تصنيف البيانات . وينبغي أن تكون فرق التقييم مسؤولة عن تحديد الأطفال المهمشين/ات وضمان إدراجهم/ن في جميع مراحل عمليات التقييم وكذلك تغذية البيانات إلى خطط الاستجابة . لتسهيل تقييم الاحتياجات الشاملة بطريقة منهجية ، وتحسين التنسيق حسب المبادئ المتفق عليها هناك حاجة إلى نهج مشترك يراعي الفئات المهمشة والاشارة لهذه المجموعات و الفراد المهمشين/ ات بشكل صريح من خلال الأدلة التوجيهية أو البروتوكولات المتعلقة بتقييم الاحتياجات و الميزانيات

استجابة أفضل في الأزمات الإقليمية ، وبخاصة للاجئين/ات

توصيات من المشاورات :

توفير التعليم المناسب للسكان المشردين والذي يتطلب التنسيق عبر الحدود بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية . ضمان التواصل والتنسيق بين وزارات التعليم في البلدان المضيفة للاجئين/ ات و بلدانهم حول قضايا التصديق للشهادات، و نظام معادلة المنهج لان ذلك أمر ضروري لتسهيل التوصل إلى حلول دائمة

تحسين التنسيق بين الوكالات و الممثلين/ات الذين/اللواتي يشاركون في استجابة التعليم في البلدان الاصلية للاجئين/ات وفي البلدان المضيفة عن طريق تعاون مشترك للتنمية و الاغاثة الإنسانية

و التخطيط والتنسيق والاستجابة. الخطط الانتقالية وتشمل استمرارية التعليم التي يجب ان تاخذ العائدين الى موطنهم بعين الاعتبار .

هناك طريقه لربط العمل الإنساني و التنمية لإعداد الارضيه بشكل صحيح لإعادة اللاجئين وتمون متناغمة من خلال التنفيذ الفعال للخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك التعليم ولكن أيضا خدمات صحية و نفسية وخدمات الحماية في مناطق العودة . هذا صحيح بصفة خاصة للفئات المهمشة ، مثل الفتيات، والأطفال و ذوي/ذوات الاعاقه والأطفال الصغار و المراهقين/ات و الأطفال المتسربين/ات من المدارس.

ضمان توافر التمويل المعتمد على الحاجات ويمكن التنبؤ به و متعدد السنوات لضمان استمرارية التعليم لأولئك الذين/اللواتي نزحوا منذ سنوات عديدة.

التخطيط المسبق لجمع الموارد وتقدير التكلفة :

ملخص التوصيات الصادرة عن المشاورة:

ينبغي تحليل كل من حجم الموارد المتاحة و الطريقة التي يتم بها التعاقد حول الاستثمارات و المنح و ثم برمجتها من قبل مقدمي الخدمة مقابل معايير معينه بما في ذلك التوقيت، و تجنب الازدواجية حسب الموقع الجغرافي / نوع التدخل ، والاستفادة ، وتسلسل المداخلات

معرفة وتحديد أنواع من الموارد المتاحة وبأي مرحلة من حالة الطوارئ ومقارنتها بمختلف البنود و القيود التي تصاحب هذه الأنواع من الموارد من أجل الكشف عن اختلاف اهداف و توجهات بعض الجهات المانحة و قدرتها على توفير الموارد بسرعة. اتفاق على مستوى عال بين الجهات المانحة أن يقوم بعض الممولين بالالتزام بمراحل محددة والذي من شأنه حفظ قدرا كبيرا من الوقت والجهد و الأموال. و ينبغي القيام بالشيء نفسه لمقدمي الخدمة، لتكون الخدمات المقدمه أكثر فعالية وكفاءة في جمع و ثم برمجة الموارد؛ وتقديم فوري فعال للتعليم للأطفال والشباب/الشابات

دفع الانتعاش و التخطيط لمرحلة للانتقال و تقدير تكلفتها ولذلك يجب الاعتناء بعمليات الحد من المخاطر و تدابير التخفيف من حدة الصراعات وكذلك الحساب لإدراجها في الخطط، مثل الاحتياجات الخاصة بالإعاقة . على سبيل المثال ، ينبغي التخطيط لإعادة تطوير المدارس والمؤسسات في مرحلة الطفولة المبكرة و تكاليفها لتكون آمنة و مرنة و شاملة و يمكن الوصول إليها ومنصفة لجميع الأطفال دون تمييز، و إزالة الحواجز التي ربما كانت موجودة و لم تكن مناسبة او صديقه للأطفال. ويشمل هذا موقع المدرسه و تصميم البنية التحتية سواء للمدارس او المرافق الصحيه و الصرف الصحي. من المهم تخصيص الميزانية لضمان كل ما سبق.

الاستثمار في جمع مقاييس التكلفة الأساسية حول المراكز الرئيسية للتكلفة (البنية التحتية ، رواتب المعلمين/ات ، تطوير قدرات المعلمين/ات و التطوير المهني) إلى جانب وجود فهم أفضل للتدخلات المستخدمة وتأثيرها .

٢.٣ ملخص إجماع المشاورة العالمية على المبادئ

السؤال الثالث : هل من الممكن ان تحدث مجموعة من المبادئ المتفق عليها على مستوى سياسي رفيع فرقا ؟ كيف يمكن أن يتم استخدامها لإخضاع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين للمساءلة؟

أجاب المشاركون في المشاورة بأغلبية كبيرة ب نعم ، ينبغي الاتفاق على مجموعة من المبادئ المشتركة (أو مبادئ توجيهية) على مستوى سياسي رفيع . ليس فقط لأن هذه المبادئ تشكل لغة عالمية مشتركة للحوار والعمل على جسر الفجوة بين الاستجابة الإنسانية و التنمية، ولكنها يمكن أن تعمل أيضا بمثابة مبادئ توجيهية وتوفير الشروط لمتابعة دعم الحكومات والجهات التعليمية الأخرى من الجهات المانحة و الثنائية والمتعددة الأطراف و تشكل اساسا للامكانية مساءله جميع هذه الجهات.

قبل صياغة مجموعة جديدة من المبادئ مخصصه للتعليم ، دعا غالبية المستطلعين/ات لإعادة النظر بعناية بالمبادئ القائمة و آليات الرصد المستخدمه حاليا . على وجه الخصوص، لوحظ أن العلاقة بين أي مبادئ يجب مقارنتها بطريقه مفصله بالمعايير الدنيا للابيني: الجهوزيه والاستجابة والتعافي . يجب أن تصل هذه المبادئ أيضا إلى الأطر العالمية الأخرى مثل جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد ٢٠١٥ لضمان أهميتها في السياق العالمي الحالي .

في حين أن هناك حماسة عالية لمجموعة من المبادئ ، ان هناك أيضا إجماع قوي على أن المساءلة أمر بالغ الأهمية. فان المبادئ في حد ذاتها ليست حافزا قويا بما فيه الكفاية لخلق برامج و بحوث افضل وتطبيق للمساءلة و الشفافية. من أجل إحداث تغيير ملموس ، ينبغي أن يتم الموفقه و التوقيع على هذه المبادئ على أعلى المستويات و دمجها في السياسات الإنسانية الانمائية من قبل الحكومات والجهات المانحة و الوكالات المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة التعليمية الأخرى ، ينبغي أن تكون هذه المبادئ ممولة تمويللا كافيا . وينبغي وضع إطار للرصد و التقييم للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز منذ البداية ، بما في ذلك إشارة إلى ما هو متوقع من التقدم ، أي نوع من التغيير في السلوك. وأشير إلى أن المجتمع المدني ينبغي ان يم دعمه لتعزيز مهارات الرصد والدعوة لعقد الفعاليات و أن الابيني يمكن أن تكون لها دورا في هذه العملية الرقابيه

٢.٤ ملخص إجماع المشاورة العالمية على صندوق التمويل

السؤال الرابع : ما هو المطلوب لضمان أن الأموال الإضافية هي في مكان لدعم التعليم في الازمات؟ هل تعتقدون ان ايجاد صندوق عالمي أو آلية تمويل للتعليم في الازمات فكرة جيدة ؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف يجب أن تنظم هذه الآليه وكيف يمكن استخدامها ؟

اتفق المشاركون/ات في المشاورة بالإجماع على أن هناك حاجة إلى المزيد من التمويل والغالبية العظمى تدعم منصة جديدة / صندوق كجزء لا يتجزأ من إطار البنية الحالية. كانت هناك أصوات توصي بإنشاء منصة جديدة / صندوق خارج الهيكل الحالي، و النظر إلى الفجوة بين الاغاثه الإنسانية و تنمية كجزء لا يتجزأ من داخل الهيكل الحالي. فقد شعر اولاءك بان إصلاح الهيكل الحالي لجعل آليات تنسيق القائمه أفضل وأكثر كفاءة هو أكثر أهمية من خلق صندوق او اليه جديد. وأعربت مجموعه عن قلقها أن صندوق جديد يعني طبقة أخرى من البيروقراطية، مما قد يؤدي إلى مزيد من التشرذم للأموال الموجودة وحتى الأموال التي حولت بدلا من الرسم في صناديق جديدة. هناك قلق بشأن ارتفاع تكاليف المعاملات وخطر ان تقوم الجهات المانحة الإنسانية بعدم او التقليل من مواصلة تخصيص التمويل للتعليم في حالات الطوارئ

التوصيات التالية حول خصائص صندوق الموارد الجيدة و المنسقة تنسيقا جيدا ذكرت من قبل غالبية المشاركين/ات في التشاور.

يجب على هذا الصندوق أن :

يكون لديه المرونة لتقديم الأموال بسرعة في وقت قصير دون تأخير بيروقراطي و الاستجابة لتغير طبيعة حالات الطوارئ .

يقوم بالاستجابة للطوارئ بينما يدعم خطط الانتقال مما يسهم في سياسة جديدة , و ممارسات و نظم من شأنها سد فجوة الاغاثه الانسانيه/التنميه و خلق المزيد من التوافق على نطاق واسع مع مساعدات التعليم .

تقديم الدعم الفني للتخطيط الاستباقي , و التحضير , و مبادرات الصمود من خلال زيادة التمويل و الدعم الفني لخطط التعليم لدمج الجهوزيه و الحد من المخاطر (التخفيف من آثار الكوارث و الصراع) و تدابير المرونة .

تعزيز القدرة على الجهوزيه و الاستجابة للنظم و الهياكل و المنظمات و خاصة الحكومات الوطنية (وزارة التربية و التعليم) و مجموعة التعليم و المفوضيات و الوكالات المستجيبة و الشركات المحلية و الشركاء المحليين

تعزيز قدرة النظام لتحديد العائد على الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من خلال تعزيز جميع البيانات و الإبلاغ عن النتائج من خلال أنظمة معلومات قوية وعمل البحوث وتقييم الأثر وحساب المنفعة و الخساره.

استهداف مجموعة كاملة من المتعلمين/ات من خلال تنمية الطفولة المبكرة إلى مرحلة ما بعد التعليم الأساسي و / أو العالي .

أن يركز الصندوق بوضوح على نوعية التعليم لأكثر الفئات تهميشا (انظر الصفحات ٥ و ٦) و ينبغي أن ينعكس هذا الالتزام في كل من الدعم المالي و التقني التي يوفرها هذا صندوق

٣. الخطوات القادمة

تمت مشاركته هذا التقرير مع (ODI) في بدايه شهر حزيران/يونيو لتضمينه بالورقه المتعلقه بالتعليم في حالات الطوارئ و ملفات اخره خلال قمه اوسلو. ويتم ايضا المشاركه بهذا التقرير مع العديد من صانعي/ات القرار و الممارسين/ات الذين سوف يشاركون في قمه اوسلو المنعقده في تموز/يوليو و مؤتمرات اخرى. سوف تلعب الايني دورا تشبيكيا لاعلاء اصوات العضويه و اصوات اكثر من ١٣٠ مشاركا/ه في التشاورات العالميه و اللذين/اللواتي يمثلون العديد من اللغات و الاراء و المناطق الجغرافيه و اللذين ساهموا في زياده عمق التحليل و الافكار و النقاش. سوف تقوم الايني باستخدام هذه الاصوات و الخبرات المهمه خلال الاشهر و السنوات القادمه لدعم مساعيها لتحقيق التعليم للجميع بغض النظر عن الازمات او الصراعات اخذين بعين الاعتبار معايير الجهوزيه و التاهب و الوقايه و الاستجابه و التعافي.